المسؤولية القانونية الناتجة عن إدارة شركة الشخص الواحد
"دراسة مقارنة"

الباحث/ سيف بن سالم بن بشير المعمري

أدى التطور المستمر في النشاط الاقتصادي وحاجة المشروعات الصغيرة للحماية من الإفلاس بسبب ذلك التطور إلى ظهور فكرة المسؤولية المحدودة وإعتراف غالبية التشريعات بها من خلال تنظيم الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تملك ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء فيها ويقتصر الضمان العام لدائنيها على رأس مالها. حيث يستطيع المستثمر أو الشريك قصر مسؤوليته في مواجهة دائني الشركة بقدر حصته من رأس مالها دون أن تمتد مسؤوليتها إلى أمواله الخاصة، إلا أن بعض المستثمرين يفضل الاستثمار بمفرده دون شركاء ودون التعرض للمسؤولية في أمواله الخاصة، لذلك ابتدع الكثيرون أساليب للاستفادة من مزايا تحديد المسؤولية فظهرت الشركات الوهمية أو الصورية التي تضم في الظاهر عدة شركاء في حين أنها في الواقع ملك لشخص واحد[٢٠١٦].

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن تنظيم قانوني جديد يسمح للشخص الواحد في تحديد مسؤوليته والاستثمار بمفرده، وتعد شركة الشخص الواحد نوعاً قانونياً للشركة معترف به في عدد من الدول الأوروبية والعربية. وشركة الشخص الواحد تعد استثناء على مفهوم الشركة التي تقوم على فكرة التعاون والاشتراك في مشروع تجاري بين شريكين أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل، ويجوز أن يقوم الشريك الوحيد بإرادته المنفردة بتأسيس شركة محدودة المسؤولية أو أن تؤول جميع حصص (أسهم) الشركة الى شخص واحد.

وتكون مسؤولية الشريك الوحيد عن ديون الشركة محدودة بمقدار رأسماله مما يعني انفصال ذمته المالية عن ذمة الشركة، فلا يجوز للدائنين التنفيذ على الأموال الخاصة للشريك الوحيد، كما أن إفلاس الشركة لا يتبعه إفلاس الشريك الوحيد، وافلاس الشريك الوحيد لا يتبعه افلاس الشركة.

وعلى الرغم من ذلك تظل بعض الدول والتشريعات ترفض فكرة شركة الشخص الواحد لتعارضها مع الفكرة العقدية للشركة، ومبدأ وحدة الذمة المالية دون النظر للمزايا الاقتصادية والقانونية التي تحققها، وقد ساهمت التطورات الاقتصادية المتسارعة، والتغييرات الاجتماعية، والحاجة الملحة لزيادة المشاريع الفردية إلى اعتراف المشرع المصري والعماني بشركة الشخص الواحد لما لها من أهمية قصوى في تشجيع

([٢٠١٦]) د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، شركة الشخص الواحد، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٢٤.

الاستثمار، وتنشيط التجارة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعريف شركة الشخص الواحد في التشريعات المقارنة: تُعرف الشركة على العموم بأنها عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي، وذلك بتقديم حصة نقدية أو عينية أو أداء عمل لتكوين رأس المال، لتحقيق الربح والمشاركة في الخسارة. كما جاء تعريفها في القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٤م، حيث نصت المادة (٥٠٥) منه على أن "الشركة قد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشرع مالي، بتقديم حصة من مال أو من عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة"، ولقد ذهبت معظم القوانين العربية كقانون المعاملات المدنية العماني رقم ٢٠١٣/٢٩م[٢٠١٧]. وحيث أن التعريف السابق يظهر النظرة العقدية للشركة، فهي تلاقي إرادة شخصين أو أكثر لإنشاء مشروع تجاري، رغبة منهم في تحقيق ما ينشأ عن ذلك المشروع من ربح، وأن تحمل كل واحد منهم ما ينتج عنه من خسارة. وبما أن العقد هو منطلق وجود الشركة فيستوجب ذلك تعدد الشركاء وقت التأسيس، وأن التعدد في الشركاء هو شرط بقاء الشركة، فمن غير الجائز قولا بأن هناك عقد لشركة دون وجود شركاء.

تعريف شركة الشخص الواحد في القانون الفرنسي: الحقيقة أن المشرع الفرنسي لم يعّرف شركة الشخص الواحد بشكل واضح وصريح، حيث جاءت الفقرة الثانية من المادة ١٨٣٢ من القانون المدني الفرنسي المعدل بالقرار رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٨٥م كالتالي: "ويمكن أن يتم إنشاء الشركة بفعل إرادة شخص واحد في الحالات التي ينص عليها القانون"[٢٠١٨].

تعريف شركة الشخص الواحد في القانون المصري: صدر قانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨م بتعديل أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد (قانون الشركات التجارية المصري) وأضاف ما يسمى شركات الشخص الواحد، وشركة الشخص الواحد وفقا للمادة ٤ (مكررا) من القانون المشار إليه: بأنها "شركة الشخص الواحد هي شركة يتملك رأسمالها بالكامل شخص واحد، سواء كان طبيعيا أو إعتباريا وذلك بما لا يتعارض مع أغراضها، ولا يسأل مؤسس الشركة عن التزاماتها إلا في حدود رأس المال المنصوص لها. جدير بالإشارة أنه قبل صدور قانون الشركات التجارية المصري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨م كانت الشركات المملوكة لشخص واحد تعتبر شركة فردية ويكون مالكها مسؤول مسئولية كاملة عن كل التزاماتها بمعنى

([٢٠١٧]) المادة ٤٦٨ من القانون المعاملات المدنية العماني رقم ٢٠١٣/٢٩م تنص على "الشركة قد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشرع مالي، بتقديم حصة من مال أو من عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة".

([٢٠١٨]) د. سمحية القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠١١، ص ٤٢.

إنه في حال حدوث خسائر تجاوز رأس مال الشركة فإن المالك مطالب بأن يسدد هذه الخسائر حتى ولو من أمواله الخاصة.

تعريف شركة الشخص الواحد في القانون العماني: عرفت الفقرة الأولى من المادة ٢٩١ من قانون الشركات التجارية العماني رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م شركة الشخص الواحد على أنها: "شركة الشخص الواحد شركة محدودة المسؤولية يمتلك رأس مالها بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري"[٢٠١٩]. وعلى هذا فإن شركة الشخص الواحد تقوم بالسماح لشخص واحد طبيعيا كان أو اعتباريا من خلال اقتطاعه مبلغ أو قيمة مالية معينة من ذمته المالية وتوجيهها لاستثمار مشروع يكتسب الشخصية المعنوية، بحيث تكون مسؤوليته بقدر رأس مال الشركة. ولا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص لها استنادا لذات القانون[٢٠٢٠]، وعلى هذا لا يؤدى إفلاس الشركة إلى إفلاس مالكها على الرغم من اكتسابه صفة التاجر.

تعريف شركة الشخص الواحد في القانون الكويتي والبحريني: وفقا للمادة ٢٨٩ من قانون الشركات التجارية البحريني رقم ٢١ لعام ٢٠٠١م، يقصد بشركة الشخص الواحد كل نشاط اقتصادي يمتلك رأسماله بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري[٢٠٢١]. ويكاد يطابق موقف المشرع الكويتي نظيره البحريني، حيث عرفت المادة ٨٥ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦م شركة الشخص الواحد بأنها: "كل نشاط يمتلك رأسماله بالكامل شخص واحد أو أكثر طبيعي أو اعتباري كويتي الجنسية، ولا يسأل مالك الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص للشركة. وإذا تعدد ملاك حصص رأس مال الشركة – لأي سبب من الأسباب – تحولت بقوة القانون إلى شركة ذات مسؤولية محدودة[٢٠٢٢]".

التعريف الفقهي لشركة الشخص الواحد: يعتبر الفقه شركة الشخص الواحد ثورة تشريعية إذ أنها جاءت خروجا على المفهوم التقليدي للشركة، والذي يقوم على الطبيعة العقدية لها، وكذلك جاءت خروجا على مبدأ ضرورة تعدد الشركاء في الشركة، اتفاقا مع الطابع العقدي لها، واتجاه إرادتهم نحو اقتسام الأرباح والخسائر، كركن من الأركان الموضوعية للشركة. ففكرة الشخصية المعنوية للشركة قد باعدت بين الشركة وبين فكرة العقد، واقتربت بها من فكرة النظام القانوني، حيث تكون الشخصية المعنوية للشركة هي

(٢٠١٩) قانون الشركات التجارية العماني رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م.

(٢٠٢٠) المرجع السابق.

(٢٠٢١) للمزيد عن شركة الشخص الواحد في القانون البحريني، انظر بحث الدكتورة يسرية محمد عبد الجليل محمد، النظام القانوني لشركة الشخص الواحد في القانون البحريني، بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، العدد الثانى، عام ٢٠١١.

(٢٠٢٢) قانون الشركات التجارية الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦م.

المسيطرة والمهيمنة على إرادة الأطراف المنشئة لها، وذلك نتيجة لتغليب مصلحة الشركة على مصلحة الشركاء فيها[٢٠٢٣]. وعلى الرغم من ذلك أختلف الفقهاء في تعريف شركة الشخص الواحد ويرجع ذلك الى عدم وجود تنظيم تشريعي متكامل لهذا النوع من الشركات

أهم خصائص شركة الشخص الواحد:

أولا: طريقة تأسيس شركة الشخص الواحد: من أهم الأشياء التي تميز شركة الشخص الواحد عن غيرها من الشركات التجارية أو المدنية الأخرى، هي طريقة التأسيس المباشر لشركة الشخص الواحد، ففي حين تعتمد الشركات التجارية والمدنية على النظرية العقدية في تأسيسها، وفقا لنص المادة ٥٠٥ من القانون المدني المصري، والتي تقرر بشكل صريح أن الشركة في ذاتها هي عقد، وهذا العقد يجب أن يتضمن إرادتين تسعيان إلى أحداث أثر قانوني معين وهاتين الإرادتين تمثلان الشركاء في عقد الشركة والذين يجب ألا يقلوا بأي حال من الأحوال عن اثنين، كما أن الأثر القانوني الذي يبغيان تحقيقه من هذا العقد يدور حول استثمار أموالهم أو أعمالهم بهدف الربح، مع اتجاه إرادتهم إلى اقتسام ما ينتج عن هذا المشروع من أرباح أو خسائر.

ثانياً: شركة الشخص الواحد والشركة ذات المسئولية المحدودة: يرى البعض أن شركة الشخص الواحد ما هي إلا شكلا جديدا من أشكال الشركة ذات المسئولية المحدودة، أو حالة من حالاتها، فيعتبروها مولودا خرج من رحم الشركة ذات المسئولية المحدودة، وهما معا يشكلان جسدا واحدا، باستثناء بعض الاختلافات التي تفرضها طبيعة شركة الشخص الواحد، سواء فيما يتعلق بتكوينها من شريك واحد، وهو ما يؤثر على القرارات التي تتخذ في الشركة وطريقة إدارتها. بل أن البعض[٢٠٢٤] قد اعتبر أن شركة المسئولية المحدودة، في كثير من الأحيان، قد استخدمت كواجهة للشركة الشخص الواحد، التي يسيطر فيها أحد الشركاء على مقدرات الشركة وإدارتها لتحقيق مصالحه الخاصة، مختفيا وراء شركاء صوريين، ومعتصما في كل ذلك بمسئوليته الشخصية المحدودة.

على الرغم من ذلك فلا زال هناك اختلافا كبيرا بين الشركتين، فمن حيث القرارات التي تتخذ في الشركة، تكون الجمعية العمومية للشركة ذات المسئولية المحدودة هي المنوط بها اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالشركة، سواء في ذلك القرارات العادية أو غير العادية، وأن اختلفت الطريقة المحددة لطلب انعقاد الجمعية العمومية في كلتا الحالتين والأغلبية المتطلبة لإصدار القرارات. أما في شركة الشخص الواحد،

(٢٠٢٣) رنا أحمد الحنجل: الصعوبات القانونية التى تواجه الشركة المساهمة المؤلفة من شخص واحد في القانون الاردنى رسالة ماجستير كلية الدراسات القانونية العليا جامعة عمان – الاردن ٢٠٠٧، ص ٤٩.

(٢٠٢٤) د. عبد الحكم محمد عثمان، حول مسئولية المدير في الشركة ذات المسئولية المحدودة وحماية الغير حسن النية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، المجلد ٣٢، العدد ١ و ٢، ١٩٩٠، ص ٢١٠.

فيتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة من قبل الشريك الوحيد فقط، إذ يحل ذلك الشريك محل الجمعية العمومية للشركة محدودة المسئولية[٢٠٢٥].

ومن حيث الرقابة على أعمال الشركة، فإن الجمعية العمومية في الشركة ذات المسئولية المحدودة تكون لها السلطة الكاملة في ذلك، في حين تكون تلك السلطة من اختصاص الشريك الوحيد في الشركة ذات الشخص الواحد[٢٠٢٦]. كما تختلف الشركتان من حيث حالات انقضائهما، ففي حالة وفاة الشريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة لا تحل الشركة نتيجة وفاة ذلك الشريك، وإنما تنتقل حصته إلى ورثته. أما في الشركة ذات الشخص الواحد فتعد وفاة الشريك الوحيد سببا من أسباب حل الشركة، إلا إذا آلت الشركة إلى وارث واحد، أو اختار الورثة استمرار الشركة وذلك بعد توفيق أوضاعها باختيار شريك واحد يكون هو مالكا للشركة. وفضلا عن العديد من الاختلافات التي تتعلق بإدارة الشركة وتعيين المدير أو المديرين فيها، وسلطة عزلهم والرقابة عليهم، إذ يكون للشريك الوحيد في شركة الشخص الواحد جميع السلطات المقررة لذلك، بعكس الحال في الشركة ذات المسئولية المحدودة إذ تكون هذه السلطات من اختصاص الجمعية العمومية للشركة.

خصائص شركة الشخص الواحد:

أولا: عدم وجود عقد: تتكون شركة الشخص الواحد من شريك واحد فقط، على خلاف الأصل العام في الشركة التي لا بد أن تتكون من اثنين على الأقل من الشركاء، يجتمعان على إنشاء مشروع مالي بقصد الربح. وقد يكون الشريك المؤسس لشركة الشخص الواحد شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، ويستوي في هذا الشخص المعنوي أن يكون من الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، إذ أجاز المشرع المصري بنص المادة ١٢٩ مكرر المضافة لقانون الشركات بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨م، والمادة ٢٨٧ من لائحته التنفيذية للأشخاص الاعتبارية العامة تأسيس شركات شخص واحد، ولم يضع المشرع المصري قيد يحد من قيام الأشخاص الاعتبارية العامة من تأسيس شركة الشخص الواحد إلا بضرورة الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص قبل الشروع في تأسيسها.

ثانيا: المسئولية المحدودة للشريك: تقوم شركة الشخص الواحد على فكرة المسئولية المحدودة للشريك، والتي تنحصر في مقدار الحصة التي قدمها للشركة، والتي بمجرد تقديمها تصبح مالا منقولا مملوكا للشركة، حتى ولو كانت هذه الحصة عبارة عن عقار، ولا يسأل الشريك عن ديون الشركة إلا بمقدار هذه الحصة، دون ماله الخاص الذي يكون بمنأى عن التنفيذ عليه من دائني الشركة. وفي نفس الوقت تكون

(٢٠٢٥) فاوز بلقاسم، المؤسسة ذات الشخص الواحد وذات المسئولية المحدودة رسالة ماجستير قسم القانون الخاص كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية – الجزائر ٢٠١٣ – ٢٠١٤، ص٤٠.

(٢٠٢٦) المرجع السابق، ص ٤٥.

مسئولية الشركة عن ديونها مسئولية مطلقة في جميع أموالها، بما فيها الحصة التي قدمها الشريك عند تأسيس الشركة، والتي دخلت في ملكية الشركة، ويكون لدائني الشركة التنفيذ على جميع أموالها وممتلكاتها، وما يتبقى يدخل عند التصفية في ملكية الشريك المؤسس. ويترتب على ذلك عددا من الآثار، من أهمها أن إفلاس الشريك الذي لا يستتبع بالضرورة إفلاس الشركة والعكس صحيح، كما لا تقع المقاصة بين ديون الشركة وديون الشريك والعكس صحيح، فلكل منهما ذمة مالية مستقلة. ومع ذلك فإن المشرع المصري قد قرر بالمادة ١٢٩ مكررا (٤) المضافة لقانون الشركات بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨م بعض الحالات التي تكون فيها مسئولية الشريك عن ديون الشركة مسئولية مطلقة وليست محدودة، وهي في مجملها تقوم على وجود غش أو تدليس من قبل الشريك، أو حماية للغير حسن النية، أو إهماله في إدارة أموال الشركة بما يؤدي إلى الخلط بين ذمته المالية والذمة المالية للشركة.

ثالثا: شركة الشخص الواحد ذات حصة نقدية واحدة: ما يميز شركة الشخص الواحد عن باقي الشركات التجارية التي تقوم على فكرة تعدد الشركاء، أن الشركات الأخيرة يتكون رأسمالها من عدد من الحصص التي يقدمها كل شريك، لكي تكون في مجموعها رأسمال الشركة الذي تقوم على أساسه، وتتنوع هذه الحصص بين حصص نقدية وحصص عينية وحصص عبارة عن عمل يقوم به الشريك لحساب الشركة. أما شركة الشخص الواحد فيتكون رأسمالها من حصة واحدة فقط يقدمها الشريك المؤسس عند تأسيس الشركة، ولا يجوز أن تكون هذه الحصة إلا حصة نقدية فقط، فلا يجوز لشريك أن يقتصر على تقديم حصة عينية فقط، كما لا يجوز له في جميع الأحوال أن تقتصر حصته على تقديم حصة عمل، عند تأسيس الشركة.

رابعا: عدم قابلية حصص شركة الشخص الواحد للتداول: ويميز شركة الشخص الواحد عدم قابلية إصدار حصص الشركة في شكل أسهم قابلة للتداول، وهي في ذلك قريبة الشبه بشركات الأشخاص، كما لا يجوز للشركة إصدار أي أوراق مالية، أو الاقتراض عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول.

خامسا: استقلال الذمة المالية للشركة عن الذمة المالية للشريك: ويترتب على ذلك أن تعرض الشركة للإفلاس لا يؤدي بالتبعية إلى إفلاس الشريك، ولا يمكن دائني الشركة من التنفيذ على أموال الشريك الخاصة اقتضاء لحقوقهم قبل الشركة، والعكس صحيح، فإفلاس الشريك لا يؤدي إلى إشهار إفلاس الشركة، ولا يجوز لدائني الشريك التنفيذ على أموال الشركة اقتضاء لحقوقهم.

سادسا: سهولة اتخاذ القرارات: يترتب على تكون الشركة من شريك واحد، أن يحل هذا الشريك محل الجمعية العامة في الشركات متعددة الشركاء، وهذا الأمر يسهل من عمليات اتخاذ القرارات داخل الشركة سواء كانت تلك القرارات عادية أو غير عادية. فتحل إرادة الشريك الوحيد محل الأغلبية العددية للجمعية العامة التي يتطلبها القانون في القرارات التي تصدرها الشركات متعددة الشركاء. كما أن تكون الشركة من شريك وحيد يسهل من عملية انتقالها للغير بالبيع، إذ يتم البيع بالإرادة المنفردة للشريك، دون معارضة

من أحد. كما أن وفاة الشريك لا يمنع من إنتقال الشركة إلى الورثة، لكنهم يكونوا أمام أحد خيارين، إما تغيير الشكل القانوني للشركة بجعلها شركة متعددة الشركاء، أو التنازل عن حصصهم لأحد الورثة، فيحل هو محل الشريك المتوفي، وتبقى الشركة مكونة من شخص واحد فقط، كما كانت سلفا في عهد مورثهم.

أهمية شركة الشخص الواحد: إن أهمية شركة الشخص الواحد تنبع من المزايا العديدة التي تقدمها للحياة التجارية والاقتصادية، حيث إنها تدفع نحو تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو ما يطلق عليه المشروعات الفردية، في الدخول إلى السوق والمشاركة في العملية التجارية والصناعية، والانضمام إلى القطاع المنظم لاقتصاد الدولة، دون خوف من فقدان صغار المستثمرين لرؤوس أموالهم نتيجة الإفلاس أو تعثر هذه المشروعات. وتحث هذه المسؤولية المحدودة للشريك المؤسس على استثمار أمواله وضخها في الشركة، مع ضمان تحصن أمواله الخاصة من التأثر بإفلاس الشركة أو تعثرها، حيث تنفصل الذمة المالية للشركة عن الذمة المالية للشريك المؤسس، فلا يتم التنفيذ إلا على رأسمال الشركة فقط، دون أموال الشريك الخاصة[٢٠٢٧]. إذ إن الشريك الوحيد في شركة الشخص الواحد يكون على علم مسبق بنطاق ومقدار المسؤولية التي قد يتعرض لها عن ديون الشركة، والتي لن تتجاوز ما سبق أن قدمه من حصص أثناء تأسيسها. هذا وتتميز شركة الشخص الواحد بكونها تعمل على تصحيح أوضاع قانونية غير حقيقية أو غير متوافقة حقيقة مع الشروط المتطلبة قانونًا، حيث عادة ما يلجأ الأشخاص إلى إنشاء شركات صورية، تكون الحصص أو الأسهم في يد شخص واحد فعلًا، بينما على الأوراق وفي السجلات الخاصة يكون يوجد تعدد صوري للشركاء كما سلف بيانه، ويكون ذلك بهدف الالتفاف عن الأركان الموضوعية للشركة التي يتطلبها القانون، وخاصة ركن تعدد الشركاء، فتسمح شركة الشخص الواحد الشخص بمفرده من تأسيس شركته الخاصة، والتي يكون فيها مالكا، بمفردة، لجميع حصصها[٢٠٢٨]. حيث يضمن وجود شريك واحد للشركة تحقيق إدارة أفضل، حيث إن جميع الصلاحيات والسلطات تكون في يد شخص واحد، هو الشريك المؤسس، فيتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة بشكل سريع ومرن، فلا يتطلب الأمر ضرورة عرض القرارات على الجمعية العامة للشركة، أو تطلب أغلبية معينة أو إجراءات محددة

(٢٠٢٧)د. إلياس ناصيف: مرجع سابق، ص٦؛ د. محمد سعد العرمان: مرجع سابق، ص٥٣، ٥٤، محمد إبراهيم أبو شعبان: شركة الشخص الواحد ودورها في نمو الاقتصاد الإماراتي، مقال منشور في جريدة الخيلج الإماراتية بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٦م.

(٢٠٢٨)د. إلياس ناصيف: مرجع سابق، ص٦؛ د. محمد سعد العرمان: مرجع سابق، ص٥٥؛ أحمد بن عبد الرحمن المجالي: مرجع سابق، ص٢٩٠، د. سامر سمير نجم الدين: تغيير الشكل القانوني لشركة الشخص الواحد ذات المسئولية المحدودة إلى شركة التضامن وشركة المساهمة العامة – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٠/٢٠٠٩، ص ٩.

لاتخاذ بعض القرارات المصيرية، فضلا عما يحققه ذلك من استقلالية في الإدارة والرقابة، ويحول دون وجود إمكانية التعارض المصالح بين الشركاء في الشركة[٢٠٢٩].

وعليه توجد نظريات عدة تبين أهمية شركات الشخص الواحد وهي كما يأتي:

أولا: نظرية تخصيص الذمة المالية: لقد وجد أنصار شركة الشخص الواحد ضالتهم في نظرية تخصيص الذمة المالية حيث إنها تصلح كأساس قانوني عام تقوم عليه شركة الشخص الواحد، ومؤداها أن الذمة المالية ليست مجموعة واحدة متلاصقة من الحقوق والالتزامات المالية؛ نتيجة لارتباطها بشخص ما ولكن بسبب تخصيصها لغرض معين ولو لم تستند إلى شخص، ومن ثم يمكن أن تتعدد الذمة المالية بتعدد الأغراض، بحيث يمكن لشركة الشخص الواحد أن تختص بكيانها ويكون لها ديون وحقوق مستقلة عن الشريك الوحيد، فليس لدائني الشركة التنفيذ على أموال الشريك الوحيد؛ كما أنه ليس لدائني الشريك الوحيد التنفيذ على أموال الشركة[٢٠٣٠].

ثانيا: المسؤولية المحدودة الشريك الوحيد: تعتبر المسؤولية المحدودة الشريك الوحيد في شركة الشخص الواحد نتيجة حتمية لتخصيص الذمة المالية وهي من أهم الأسباب التي دفعت التشريعات للاعتراف بالشركة، لما تحققه من أهداف اقتصادية وجلب صغار المستثمرين لبدء مشروعاتهم الخاصة دون مخاطرة تتعدى الى ذمتهم العامة وهو ما يميز شركة الشخص الواحد عن المشروع الفردي.

ثالثا: توفر شركة الشخص الواحد الادارة الأفضل للمشروع: إن طبيعة شركة الشخص الواحد تخول للشريك الوحيد أن يدير نشاط الشركة في إطار مرن غير محدود، حيث إنها تتيح له ممارسة جميع السلطات في الشركات ذات المسؤولية المحدودة دون الحاجة إلى الإجراءات المطولة والمعقدة، من دعوة الجمعية العامة وقراراتها وهو ما يحقق المبادرة الفردية وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات وسهولتها مما هي عليه الشركات التقليدية، كما ويمكن للشريك الوحيد تعيين مديرًا من الغير[٢٠٣١].

رابعا: الحد من الشركات الصورية: الشركة الصورية هي الشركة التي تتوافر فيها الشروط والأركان التي يتطلبها القانون من حيث عدد الشركاء وتوافر نية المشاركة، إلا إنها في الواقع ليست إلا واجهة المشروع فردي أراد صاحبه الاستفادة من ميزة تحديد المسؤولية، حيث لا يوجد فيها سوى شريك واحد حقيقي وحصة واحدة مقدمة منه ويستحق كامل الأرباح ويتحمل كامل الخسارة. وفي الواقع لقد أدى الاعتراف بشركة الشخص الواحد إلى تفادي إنشاء الشركات الصورية والتقليل منها، حيث إنه في عام

(٢٠٢٩)د. إلياس ناصيف: مرجع سابق، ص ٧.

(٢٠٣٠)د. فيروز بن شنتوف، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢٠٣١)د. مفلح عواد القضاة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الشخص الواحد "دراسة مقارنة"، دبي، ١٩٩٧م، ص ٤٧.

١٩٨٥م توصلت إحصائية فرنسية إلى أن ثلثي الشركات أن ذاك لا يتجاوز عمالها العشر عمال، مما يستدل به على أن هذه الشركات صورية مملوكة لشخص واحد، وبناء على هذه الإحصائية صوت مجلس الشيوخ الفرنسي على إقرار مشروع قانون الاعتراف بشركة الشخص الواحد[٢٠٣٢].

طرق وإجراءات إنشاء شركة الشخص الواحد:

التأسيس المباشر: تتمثل هذه الطريقة في قيام شخص بإرادته المنفردة منذ البداية في التأسيس المباشر لشركة ذات مسئولية محدودة مكونة منه بمفرده[٢٠٣٣]، وبمعنى آخر: قيام شخص بمفرده بتكوين شخص معنوي جديد، بحيث يكون لهذه الشركة شخصية معنوية جديدة منفصلة ومستقلة عن شخصية مؤسسها، ويستوي أن يكون المؤسس شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا يمتلك رأس المال.

التأسيس غير المباشر: يقصد بالتأسيس أو التكوين غير المباشر لشركة الشخص الواحد: أن تجتمع حصص الشركة في يد مالك واحد، وبمعنى آخر: أن تنشأ شركة تجارية ابتداء على أساس عقد، أي قيام شريكين أو أكثر بتأسيس شركة، ثم يحدث أن ينسحب أحد الشريكين، أو أن يتوفى وتنتقل حصص الشركة إلى شخص واحد[٢٠٣٤]. وقد أجازت بعض الأنظمة القانونية التأسيس غير المباشر لمثل هذه الشركة، من خلال اجتهادات الفقه وأحكام القضاء عند تفسيره النصوص القانونية، مستهدا في ذلك بالاعتبارات الاقتصادية والتجارية[٢٠٣٥]، التي ترمي إلى المحافظة على وجود الشخص المعنوي ككيان اقتصادي له تأثيره الفعال في الحياة التجارية والاقتصادية.

شروط إنشاء شركة الشخص الواحد:

الشروط الموضوعية العامة لتأسيس شركة الشخص الواحد:

١. رضا مؤسس الشركة: ليس هناك مجال للبحث في التراضي المقصود به في العقد من توافر إرادتين متطابقتين بصدد تأسيس شركة الشخص الواحد فهي تنشأ بالإرادة المنفردة للشريك الوحيد دون وجود ارادة أخرى تقابلها ليتم التراضي بينهما، وبالتالي يكفي توافر رضا الشريك الوحيد صحيحا خاليا من عيوب الرضا والتي نادرا ما تقع في الارادة المنفردة، ويتجسد رضا الشريك الوحيد في توقيعه البيان التأسيسي

(٢٠٣٢)د. أحمد المجالي، الأحكام القانونية لشركة الشخص الواحد وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد، مجلةجامعة الملك سعود، المجلد ٢٩، الحقوق والعلوم السياسية (٢)، ٢٠١٧، ص٢٧٦.

(٢٠٣٣) د. فيروز سامي الديماوي، شركة الشخص الواحد "دراسة قانونية مقارنة"، ص ٣٦ – ١١٤.

(٢٠٣٤) قد تنشأ شركة الشخص الواحد عن طريق التحول Transformation، أي تحول مشروع فردي إلى شركة مؤلفة من شخص واحد، وكما هو معلوم فإن التحول يقصد به تغيير الشكل القانوني للشركة، واتخاذها شكلا آخر من أشكال الشركات، مع استمرار شخصيتها المعنوية، عكس الحال بالنسبة للمشروع الفردي، فهو لا يتمتع بالشخصية المعنوية مثل شركة الشخص الواحد.

(٢٠٣٥) د. فيروز سامي الريماوي، شركة الشخص الواحد، د. فيروز سامي الريماوي، ١٩٩٧، ط ١١، ص ٩٥.

للشركة[٢٠٣٦]. ويجب أن تتوافر الأهلية القانونية في الشريك الوحيد مؤسس شركة الشخص الواحد، ولما كان الشريك الوحيد لا يكتسب صفة التاجر فيكفي أن يكون أهلا للقيام بالتصرفات القانونية وتحمل الالتزامات بأن يكون بالغا راشدا وأن يتم الثامنة عشر من عمره خاليا من عوارض الأهلية.

٢. محل شركة الشخص الواحد: لا تختلف شركة الشخص الواحد في هذا الجانب عن غيرها من الشركات، فيجب أن يكون لها محلا مشروعا وممكنا وغير مخالف للنظام العام والآداب.

٣. السبب في شركة الشخص الواحد: يجب أن يكون لتأسيس شركة الشخص الواحد سببا مشروعا، وهو الدافع من تكوينها وغالبا ما يكون تحقيق الربح، وبالتالي لا يجوز قيام شركة شخص واحد بغرض الإضرار بالغير كاحتكار سلعة ما بغرض رفع سعرها.

الشروط الموضوعية الخاصة لتأسيس شركة الشخص الواحد:

١. الشريك الوحيد: لقيام شركة الشخص الواحد لابد من وجود شخص ما صاحب إرادة منفردة في تأسيس هذه الشركة سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا، فقد أجازت التشريعات المقارنة صراحة تأسيس شركة الشخص الواحد من قبل شخص معنوي كالقانون المصري[٢٠٣٧].

٢. الالتزام بعدد شركات الشخص الواحد التي يجيز القانون تأسيسها: اختلفت التشريعات في وضع قيود على عدد شركات الشخص الواحد التي يجوز للشخص أن يكونها سواء كان طبيعيا أم معنويا، حيث يتفق التشريع الأردني مع التشريع الألماني في ترك الأمر مطلقا دون وضع أي قيود تحد من إمكانية تأسيس أكثر من شركة شخص واحد[٢٠٣٨]. وذلك على خلاف ما ذهب اليه المشرع الفرنسي والبلجيكي، حيث لا يجوز للشخص الطبيعي تأسيس أكثر من شركة شخص واحد، كما لا يجوز لشركة الشخص الواحد أن تشترك في أي شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة، وقد رتب المشرع الفرنسي بطلان شركة الشخص الواحد المخالفة، بينما يرتب المشرع البلجيكي المسؤولية التضامنية للشريك الوحيد فيها لحماية الدائنيين[٢٠٣٩].

٣. نشاط شركة الشخص الواحد: الأصل أن تأسيس شركة الشخص الواحد عمل إرادي يخضع لمبدأ سلطان الإرادة، و بالتالي للشريك الوحيد الحرية المطلقة في اختيار النشاط الذي تمارسه الشركة طالما كان مشروعا، إلا أن التشريعات التي اعترفت بشركة الشخص الواحد اختلفت في هذا الأمر، حيث أجاز بعضها الشركة الشخص الواحد ممارسة أي نشاط اقتصادي مشروع كالتشريع الألماني لسنة ١٩٨٠م، بخلاف تشريعات أخرى وضعت قيودا واستثناءات على شركة الشخص الواحد والأنشطة الاقتصادية التي

([٢٠٣٦]) د. هيوا ابراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص ٢٩٢ .

([٢٠٣٧]) المادة ١٢٩ مكررا من قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

([٢٠٣٨]) ناريمان عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٦٥.

([٢٠٣٩]) فيروز الريماوي، شركة الشخص الواحد، ص ٥٩.

يمكنها ممارستها، كمنعها من ممارسة الأنشطة التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لأن مسؤولية الشريك الوحيد فيها محدودة[٢٠٤٠].

٤. الأعمال المحظورة على شركة الشخص الواحد: يمكن لشركة الشخص الواحد ممارسة أي نشاط إلا ما حظر عليها، وقد أوردت المادة (١٢٩ مكرراً (٢)) من قانون الشركات المصري الأعمال المحظورة على شركة الشخص الواحد القيام بها[٢٠٤١]، والأعمال هي: تأسيس شركة من شركات الشخص الواحد، الأكتتاب العام، سواء عند تأسيسها أو عند زيادة رأسمالها. تقسيم رأسمال الشركة في شكل أسهم قابلة للتداول. الاقتراض عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول. ممارسة أعمال التأمين أو البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع، أو استثمار الأموال لحساب الغير. وسار القانون الكويتي في نفس مسلك القانون المصري، فقد أورد في مادته (٩٣) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦م بحظر ممارسة أعمال البنوك أو أعمال التأمين أو أستثمار الأموال لحساب الغيرعلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة، ثم أورد في مادته (٩٤) بعدم جواز زيادة رأسمالها عن طريق الأكتتاب العام أو أن تكون حصص الشركاء في شكل أسهم قابلة للتداول كما لا يجوز للشركة أن تقترض عن طريق إصدار أي أوراق مالية قابلة للتداول، وهي ذات الأحكام التي تسري على شركة الشخص الواحد وفق المادة (٩١) من ذات القانون[٢٠٤٢]. أما قانون الشركات البحريني رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١م أورد في مادته (٢٦٢) بأن الشركة ذات المسئولية المحدودة لا تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك، أو استثمار الأموال لحساب الغير بوجه عام. وهو حكم يسري أيضا على شركة الشخص الواحد وفق المادة (٢٩٧) من ذات القانون[٢٠٤٣]. أما القانون الشركات العماني رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م فلم يرد نصا صريحاً يحظر على شركة الشخص الواحد ممارسة أعمال معينة بذاتها، إلا أنه ومن الممارسة العملية في تأسيس شركات الشخص الواحد فنرى بأن المشرع العماني قد سلك نفس مسلك المشرع المصري في حظر الأعمال التي أشرنا إليها سابقا.

الشروط الشكلية لتأسيس شركة الشخص الواحد:

١. عقد التأسيس أو النظام الأساسي لشركة الشخص الواحد: يعتبر عقد التأسيس أو النظام الأساسي (أوردت بعض التشريعات مسمى عقد التأسيس في إجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة والبعض الآخر أتى بمسمى النظام الأساسي)، من أهم الوثائق التي يجب أن يرفقها مؤسس الشركة في طلبه لتأسيس شركة الشخص الواحد، لما يتضمنه من بيانات ضرورية توضح ماهية الشركة، ومدى

(٢٠٤٠) فيروز الريماوي، شركة الشخص الواحد، ص ٤٧.

(٢٠٤١) قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

(٢٠٤٢) المادة ٩١ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ تنص على "مع مراعاة أحكام هذا الباب، تسري على شركة الشخص الواحد الأحكام المنظمة للشركة ذات المسؤولية المحدودة بما لا يتعارض مع طبيعتها".

(٢٠٤٣) المادة ٢٩٧ من قانون الشركات البحريني رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ تنص على "فيما عدا أحكام المواد السابقة تسري في شأن شركة الشخص الواحد الأحكام المنظمة للشركة ذات المسئولية المحدودة فيما لا يتعارض مع طبيعتها".

مُلائمتها للقانون حتى يصلح تسجيلها في سجل الشركات وشهرها حسب الأصول ومن ثم ترتيب آثارها باكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة عن مؤسسها[٢٠٤٤]. ولابد من توافر عدد من البيانات في عقد التأسيس لشركة الشخص الواحد، أهمها[٢٠٤٥]: (أ). إسم الشركة ومركز عملها الرئيسي، (ب). مقدار رأس مالها، (ج). إسم المؤسس وجنسيته، (د). غرض الشركة، (هـ). تاريخ تأسيس الشركة ومدتها، (و). أسم مدير الشركة، وبياناته الشخصية وصلاحياته، (ز). بداية ونهاية السنة المالية للشركة وتاريخ سنتها المالية الأولى

٢. تسجيل شركة الشخص الواحد: يتبع في تسجيل شركة الشخص الواحد ذات الإجراءات المتبعة في تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة. فبعد تقديم طلب تأسيس الشركة مرفقا بالوثائق المطلوبة إلى مراقب الشركات/أمانة السجل التجاري، ولمراقب الشركات/أمين السجل التجاري رفض الطلب في حال تبين أن في عقد التأسيس أو نظام الشركة ما يخالف أحكام القانون ولم يبادر الشريك الوحيد بإزالة المخالفة خلال المدة التي حددها المسجل.

٣. شهر تسجيل شركة الشخص الواحد: من المعلوم أن الشركة لا ترتب آثارها في اكتساب الشخصية المعنوية المستقلة عن الشركاء فيها إلا بعد تسجيلها وشهرها، ويقصد بشهر تسجيل الشركة إعلام الغير بتأسيس هذه الشركة، وبكافة المعلومات الضرورية اللازمة التي يرغب بمعرفتها عن الشركة قبل التعامل معها، وتستلزم غالبية التشريعات المقارنة أن يتم التأشير في سجل الشركات بأن هذه الشركة مكونة من شخص واحد[٢٠٤٦]. فيجب إتمام شهر تأسيس شركة الشخص الواحد وذلك بمكتب السجل التجاري الذي يتبعه مركزها الرئيسي، ويتعين على المؤسس أو مدير الشركة في حال كان من الغير أن يودع كل تغيير يطرأ على عقد التأسيس أو النظام الأساسي في ذات المكتب، وبناء على ذلك تتولى الجهة المختصة بعد موافاتها بالأوراق نشر الوثائق تعديل مدرجات السجل التجاري الخاص بالشركة بعد إستيفاء الرسوم المقررة لذلك التعديل[٢٠٤٧].

أهم الآثار المترتبة على اكتساب شركة الشخص الواحد للشخصية المعنوية، تمتع الشركة بأسم خاص: أسم الشركة من أول النتائج التي تترتب على اكتسابها للشخصية المعنوية، ذلك أن اكتساب الشركة للشخصية المعنوية يجعلها كيانا قائما بذاته، وهذا الكيان يحتاج إلى اسم يميزه عن غيره من الأشخاص القانونية الأخرى، وتجلى أهمية هذا الاسم في أن الشركة تعتمد عليه في تعاملاتها وتصرفاتها القانونية مع الغير. ولقد وضع المشرع المصري بعض الضوابط التي يجب إتباعها عند اختيار اسم الشركة، ويرجع ذلك

(٢٠٤٤) د. هيوا إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٢٠٤٥) المادة ٢٤٠ من قانون الشركات التجارية العماني رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م

(٢٠٤٦) فيروز الريماوي، شركة الشخص الواحد، ص ٩٣، مشار إليه لدى: نسرين إبداح، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢٠٤٧) المادة ٢١ من قانون السجل التجاري العماني رقم ٣ لسنة ١٩٧٤م.

إلى رغبة المشرع في تجنب احتمالات تشابه الأسماء بحسن أو سوء نية، وفي ذلك حماية للشركة وأيضا حماية للمتعاملين معها، من خلال بيان مسئولية الشركاء عن نشاطها[٢٠٤٨].

مسئولية الإدارة عن أعمال شركة الشخص الواحد ورقابتها:

ولما كانت المسئولية في شركة الشخص الواحد هي مسئولية محدودة إلا أن تنظيم الإدارة يختلف بين شركة الشخص الواحد من جهة وشركة المسئولية المحدودة من جهة أخرى، من حيث القرارات، فهذه الأخيرة، تصدر القرارات عن الجمعية العمومية للشركاء، ولا مجال لمثل هذه الجمعية في شركة الشخص الواحد. إلا إنهما يتشابهان من الناحية العملية من حيث إنه يتولى إدارة كل من الشركتين مدير، كما أن الشريك الوحيد في شركة الشخص الواحد يحل محل جمعية الشركاء في الشركة المسئولية المحدودة.

أولا: تعيين المديـــــــر: نصت المادة ٢٦٣ من قانون الشركات التجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م على الآتي: "يتولى إدارة الشركة ذات المسئولية المحدودة مدير أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم من الأشخاص الطبيعيين يتم تعيينهم لمدة محددة او غير محددة بموجب وثائق التأسيس أو بموجب قرار جمعية الشركاء[٢٠٤٩]". ونصت المادة ١٢٠ من القانون المصري لسنة ١٩٨١م على أنه: "يدير الشركة المحدودة المسئولية مدير أو مديرون من بين الشركاء أو غيرهم، ويعين الشركاء المدير لأجل معين أو دون تعيين أجل[٢٠٥٠]". أما بخصوص توافر الأهلية في مدير الشركة نجد أن الأهلية هي صلاحية الشخص للقيام بالتصرفات وتحمل الالتزامات القانونية، ولم تنص التشريعات المقارنة على أحكام خاصة بأهلية مدير شركة الشخص الواحد، وبالتالي يخضع في ذلك للأحكام الخاصة بالشركة ذات المسئولية المحدودة، وللأهلية أهمية بالغة في القول بصحة تصرفات مدير الشركة أو عدمها[٢٠٥١]. ويشترط الأهلية الكاملة في مدير شركة الشخص الواحد بأن يكون بالغا (١٨) سنة وفي حال إصابته بعارض من عوارض الأهلية فللشريك الوحيد عزله كما ينبغي توافر الخبرة والكفاءة في مدير شركة الشخص الواحد لتحقيق الإدارة الفعالة في شركة الشخص الواحد، وقيادة المشروع نحو النجاح وتحقيق الأغراض منه، ولابد من توافر خبرة لدى مدير الشركة في مجال نشاطها وكفاءة.

١. تعيين الشريك الواحد مديرا: أجازت التشريعات سالفة الذكر أن يكون الشريك الوحيد مديرا لشركة الشخص الواحد ويتم تعيينه كمدير في عقد تأسيس الشركة أو بقرار لاحق يرفق بلوائحها إلا انه لا يكتسب هذه الصفة تلقائيا بمجرد كونه شريكا وحيدا.

(٢٠٤٨) د. حسين الماحي، د. علاء التميمي: مرجع سابق، ص ٩١.

(٢٠٤٩) ٢٦٣ من قانون الشركات التجارية العماني رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م.

(٢٠٥٠) المادة ١٢٠ من قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

(٢٠٥١)كريمة كريم، شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية (الإطار القانوني للمشروعات المتوسطة والصغيرة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤م، ص ٣٣٦.

٢. المدير في شركة الشخص الواحد شخص آخر غير الشريك الوحيد: إذا لم يتولى الشريك الوحيد بنفسه أعمال الإدارة، له أن يعين مديرا غيره لإدارة الشركة، وفى هذه الحالة، يترتب على ذلك تأمين الفصل بين سلطات الشريك وسلطات المدير المعين. وتصبح إدارة الشركة منظمة على الطريقة التي يتم بواسطتها تنظيم الإدارة في الشركة ذات المسئولية المحدودة في كل من القانونين الفرنسي والألماني، مع مراعاة بعض التحفظات التي تمليها طبيعة شركة الشخص الواحد.

٣. مدة عمل المدير: يتم تحديد مدة عمل المدير في عقد تأسيس الشركة أو في عقد لاحق، ويجوز أن تكون لمدة محددة أو غير محددة، فإذا كانت المدة غير محددة يستمر عمل المدير باستمرار بقاء الشركة وذلك عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون الشركات الفرنسي، والتي نصت على أن المدير يعين لفترة سريان الشركة في حال عدم وجود نص في عقد تأسيس الشركة يحدد مدة عمل المدير[٢٠٥٢].

وبالمعنى ذاته نصت المادة ١/١٢٠ من قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م والمتعلقة بالشركة ذات المسئولية المحدودة على أن المديرين المعينين في عقد تأسيس الشركة سواء كانوا من الشركاء أو غيرهم، دون بيان أجل معلوم يعتبرون معينين لمدة بقاء الشركة ما لم ينص القانون على غير ذلك[٢٠٥٣].

٤. أجرة المدير: يتم تحديد أجرة المدير في عقد تأسيس الشركة أو في عقد تعيين المدير، وفى ذلك ذهب الرأي الراجح في الفقه والقضاء إلى أن عمل المدير لا يعتبر مجانيا، حتى ولو لم يرد في عقد تعيينه أو في عقد تأسيس الشركة نص يحدد أجرته، إذا كانت الشركة تجارية وذلك بمقتضى القاعدة التي تقضى بأنه لا مجانية في الأعمال التجارية. ويجب ملاحظة أن أجر المدير يعين باتفاق الفريقين وقد يكون مبلغا مقطوعا من المال أو حصة من الأرباح، أو طريقة تجمع بين الاثنين معا، وإذا كان المدير في شركة الشخص الواحد هو الشريك الوحيد، فلا شيء يمنع من أن يخصص الشريك الوحيد نفسه بأجرة لقاء عمله كمدير، على أن يكون الأجر متناسب مع حجم العمل وطبيعة نشاط الشركة[٢٠٥٤].

ثانياً: إنهاء عمل المدير: تسري على انتهاء عمل المدير في شركة الشخص الواحد الأحكام نفسها التي تسري على انتهاء عمله في الشركة ذات المسئولية المحدودة، مع مراعاة طبيعة شركة الشخص الواحد:

١. انتهاء المدة: ينتهي عمل المدير بانتهاء المدة، عندما يكون العقد لمدة محددة، وإذا كان لمدة غير محددة، فينتهي باتفاق الفريقين، أو بحكم من المحكمة. فحينما ينتهي عمل المدير بانتهاء الأجل المحدد

([٢٠٥٢]) المادة ٤٩ من قانون الشركات الفرنسي الصادر سنة ١٩٦٦م.

([٢٠٥٣]) المادة ١/١٢٠ من قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

([٢٠٥٤]) د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ٨٥.

في قرار تعيينه، أو في بيان الشركة إلا أن ذلك يستلزم إصدار قرار من الشريك الوحيد عند حلول الأجل بوقف عمل المدير، وإلا فإنه يستطيع الاستمرار بعمله، ويعتبر سكوت الشريك الواحد تجديد ضمني لوكالة المدير، أما في حالة كان الشريك الوحيد مديرا، أو لم تعين مدة لمدير الشركة يعتبر معينا لمدة بقاء الشركة[٢٠٥٥].

٢. وفاة المدير أو عجزه أو فقده الأهلية: كما ينتهي عمل المدير أيضا بوفاته أو بعجزه. ويقصد بالعجز الموجب لإنهاء العمل، ذلك الذي يصاب به المدير خلال عمله، كمرضه أو تعرضه لحادث يعوق ممارسة عمله. وينتهي عمله أيضا بفقد أهليته أو إفلاسه، وبمنعه من ممارسة عمله بسبب ارتكابه جريمة حكم عليه من أجلها بعقوبة جنائية أو بعقوبة ماسة بالشرف أو بالنزاهة[٢٠٥٦].

٣. استقالة المدير: يستطيع مدير الشركة تقديم استقالته ولو نص بيان الشركة، أو قرار تعيينه على ما يخالف ذلك، فمن المستحيل القول بأنه يظل حبيسا لهذه العلاقة، ويشترط أن تكون الاستقالة بسبب معقول وملائم وإلا جاز للشريك الوحيد مطالبته بالتعويض عن الأضرار التي أصابت الشركة[٢٠٥٧].

٤. عزل المدير: من المعلوم أن من يملك الإنشاء يملك الإلغاء، حيث تتفق التشريعات المقارنة بحق الشريك الوحيد في عزل المدير بقرار عادي يتخذه بصفته قائم مقام الهيئة العامة، ويشترط أن يكون قرار العزل مبررا ولأسباب جدية عادلة، وإلا جاز للمدير المعزول المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابته[٢٠٥٨]. وبعبارة أخرى يجوز للشريك الوحيد أن يعزل المدير في شركة الشخص الواحد، إذا وجد سببا مبررة لذلك، كما لو أساء المدير استعمال أموال الشركة، أو أظهر عدم كفاءة في عمله، أو أساء الائتمان بأموالها، وغيرها من الأعمال التي تبرر العزل. كما يجوز للشريك الوحيد إقالة المدير بطريقة مجردة عن الأسباب، كما لو تأخرت أعماله، وعجز عن دفع أجرته، وفضل أن يتولى الإدارة بنفسه توفيرا للنفقات، ولكنه يلتزم عندئذ بأن يدفع التعويضات القانونية إلى المدير. وبالإضافة إلى ذلك يجوز للمحكمة أن تعزل المدير لسبب عادل بناء على طلب الشريك، ولا تطبق مسألة العزل عندما يكون المدير هو الشريك الواحد نفسه.

سلطات المدير ومسؤولياته

أولا: سلطات المديــر: يعين الشركاء عادة المدير في عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة، فإذا سكت العقد عن ذلك كان لمدير الشركة سلطة كاملة في النيابة عنها. أن التشريعين الألماني

([٢٠٥٥]) ثامر العبدالله، مرجع سابق، ص ١٣٨.

([٢٠٥٦]) د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ٨٥.

([٢٠٥٧]) د. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

([٢٠٥٨]) د. هيوا إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

والفرنسي يفرقان بين سلطة المدير في علاقته بالشركة والشركاء، والتي يحددها عقد التأسيس ويلتزم بها المدير، من جهة، وبين سلطة هذا المدير في علاقته مع الغير من حسني النية من جهة أخرى، حيث يستطيع المدير حماية هؤلاء بإلزام الشركة تجاههم في كل الظروف والأحوال التي يتعامل فيها المدير معهم بأسم الشركة، ولو تجاوز في ذلك سلطاته، بل ولو تجاوزت تصرفاته أغراض الشركة، ما لم يكن الغير على علم بحقيقة الأمر[٢٠٥٩]. ويجب أن يسجل كل قرار يصدر عن الشركة بشأن تعيين سلطات المديرين أو استبدالهم في السجل التجاري، حتى يتسنى للغير العلم بهذا الأمر، وإلا لا يكون نافذا بحقهم[٢٠٦٠]. أما عن مدى سلطة المدير الشريك في تعديل عقد الشركة وتماثلها مع الشركة ذات المسئولية المحدودة بهذا الشأن، فان الرأي الراجح استقر على أنه قد تتغير ظروف الشركة في أثناء مدة قيامها نظرا للظروف الاقتصادية، ولحالة السيولة المالية فيها، ولذلك يجب إعطاء الشريك المدير في شركة الشخص الواحد السلطات المقررة للجمعية العمومية في ذات المسئولية المحدودة، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة رأس المال وتخفيضه، وتحويل الشركة واندماجها مع شركة أخرى وغيرها.

ثانياً: مسئولية المدير: يتعرض المدير في شركة الشخص الواحد شأنه في ذلك شأن المديرين في الشركات الأخرى، وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة للمسئولية، عند إهماله القيام بواجباته أو تقاعسه عنها، أو إساءة استعمال سلطته، أو بسبب أعمال الغش ومخالفات القانون ونظام الشركة، أو عن الأخطاء التي يرتكبها في أثناء قيامه بأعمال الشركة إذا نتج عنها أضرار بمصالح الشركة أو الشركاء أو الغير، وتكون مسئوليته مدنية أو جنائية.

المشكلات القانونية المرتبطة بإدارة شركة الشخص الواحد

من أجل حماية دائني الشركة المنحلة أحاطت التشريعات الدائنين باهتمام كبير على غرار الاهتمام الذي لقيه الغير أثناء تكوين الشركة وممارستها لنشاطاتها، وذلك منذ ظهور سبب حل الشركة بالأخص في حالة وجود نزاعات بين الشريك الوحيد والغير، كما وفر المشرع للدائنين ضمانات في حالة تعرض الشركة لصعوبات مالية تؤدي لانقراضها، والمقصود بالصعوبات هنا ليس بالصعوبات العارضة، بل التي تؤثر على الذمة المالية للشركة بصفة محسوسة، والتي تؤدي لتعطيل نشاطها وتوقفها عن الإنتاج، والخدمات والتي تؤدي للإنقاص من دخلها وثم توقفها عن دفع ديونها ثم إفلاسها. وفي الواقع فإن الإفلاس يتفق مع التصفية باعتبارهما يؤديان لانتهاء الشركة، فيعتبر الإفلاس وجه من أوجه الانقضاء وهو يؤدي لعملية التصفية باعتباره نظام خاص يهدف إلى التنفيذ الجماعي على أموال المدين الذي توقف عن دفع ديونه بسبب اضطراب أعماله، وهو ما يزعزع الثقة بائتمانه ويهدد مصالح دائنيه فهو نظام خاص بالمدين الذي

(٢٠٥٩) د. أبو زيد رضوان، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص٣٩٢.

(٢٠٦٠)د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ٨٧.

توقف عن دفع ديونه، ويترتب على صدور الحكم بالإفلاس التصفية الجماعية لأموال الشركة تحت إشراف المحكمة عن طريق الوكيل المتصرف القضائي والقاضي المنتدب فالتصفية هي عملية ناتجة عن الإفلاس.